الحقوق السياسية للمرأة قبل الثورة وبعدها

من حضور خجول إلى مشاركة واسعة

الوفاق / تساهم المرأة الإيرانية في الحياة السياسية الحالية بدور حيوي وفعال فهي تشغل مناصب عالية وحساسة في الدولة كمنصب نائب رئيس الجمهورية في الشؤون القانونية، ونائب شؤون المرأة والأسرة، ونائب رئيس الجمهورية ورئيس مؤسسة الحفاظ على البيئة، ووزيرة للصحة ومنصب نائب رئيس الجمهورية لشؤون العلوم والتكنولوجيا ومنصب محافظ مدينة.

ويُعد أهم مؤشر للمشاركة في الحياة السياسية هو حق التصويت وحق التصدي للمسؤوليات السياسية وقد تقدمت المرأة الإيرانية كثيراً في هذين المجالين بعد انتصار الثورة الإسلامية وكانت مشاركتها أكبر نسبةً من الرجال في الاستفتاءات والمسيرات والمظاهرات والانتخابات، وتسلمت العديد من المناصب التنفيذية وتواجدت في البرلمان والمجالس البلدية والقروية في حين كانت نسبة مشاركة المرأة الايرانية في الحكم قبل انتصار الثورة الإسلامية ضئيلةً جداً.

حق التصويت للمرأة في العهد البهلوي البائد

لم يسمح النظام البهلوي البائد بالمشاركة السياسية لعامة الناس، وبالتالي تجاهل أيضًا الحقوق السياسية للمرأة، ولهذا السبب،لم تتحقق المشاركة السياسية لجماهير النساء أبدًا في هذا العهد. ففي عهد "رضا شاه" لم يكن للمرأة الحق في المشاركة في الانتخابات، لأن المادة ١٥ من قانون الانتخابات صنفت النساء إلى جانب من لم يبلغوا السن القانونية أو المحظورين قانوناً والموجودين في حضانة الغير والسجناء والمتسولون والمحكوم عليهم واللصوص وغيرهم من المجرمين، وحرمتهم من حق التصويت.

وعلى الرغم من حصول المرأة على حق المشاركة في الانتخابات والترشح لعضوية الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في عهد "محمد رضا بهلوي" منذ عام ١٩٦٣م، إلا أن الأمر اقتصر على حصول بعض نساء الطبقات العليا والخاصة في المجتمع على بعض المناصب والمراكز السياسية، فلم يهتم النظام البهلوي البائد بحق المرأة في التصويت؛ بل لم يسمح هذا النظام بالمشاركة في البرلمان إلا للنساء اللاتي كن ملتزمات تماماً بسياسات الحكم، أو اللاتي دخلن السياسة بسبب ارتباطهن بالحكم والنظام، واستفاد الأخير من وجود تلك النساء في المناصب السياسية لكونها فرصة مناسبة للدعاية والمطالبة بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؛ لكن الهدف الأساسي من منح حق التصويت للمرأة، هو توفير منصة مناسبة لمشاركة المرأة بشكلٍ عام لم يتحقق أبداً، ويمكن القول إن المشاركة على المستوى الجماهيري (للنساء) لم تحدث أبداً في المعنى الحقيقي.

في هذا السياق تكتب إحدى الموظفات في المكتب الخاص لزوجة الشاه فرح في مذكراتها: "عندما سمعت أن لدينا حرية التصويت في البلاد لانتخاب ممثلي مجلس النواب، وعن إمكانية مشاركة المرأة في الانتخابات عن طريق التصويت باستخدام الحرية الممنوحة، خطر على بالي السؤال التالي على الفور، أنه عندما يقوم السافاك باختيار جميع أعضاء البرلمان، كيف يمكن لأي شخص أن يؤمن بوجود حرية حق التصويت؟

تواجد المرأة في المناصب الإدارية

في الواقع، حققت المرأة في العهد البهلوي البائد بعض المناصب السياسية، وكان أعلاها منصب نائب الملك، الذي جعلته فرح زوجة الشاه ملكًا لها. وبعيداً عن هذا المنصب، أصبحت بعض المناصب السياسية الأخرى، مثل نائب البرلمان، ونائب مجلس الشيوخ، وحتى في السنوات الأخيرة، منصب الوزارة، مجالاً للتواجد النسائي؛ لكن معظم هؤلاء النساء قد وصلن إلى هذه المناصب بسبب اعتمادهن على البلاط وكبار المسؤولين في الدولة، وقليلٌ منهن وصلن إلى هذه المناصب بسبب كفاءتهن وقدراتهن. وكانت أبرز هؤلاء النساء "أشرف بهلوي" شقيقة الشاه، التي كانت، بسبب اعتمادها على الملك، تستحوذ دائمًا على مجالات واسعة نسبيًا في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد خلقت هذه المجموعة من النساء سياجًا ضيقًا عمليًا، لدرجة أن بعض الأشخاص والمؤسسات والمنظمات التي أرادت تحرير المرأة والاهتمام بحقوق المرأة، اضطرت إلى مواصلة نشاطها تحت مظلتهم ودعمهم.

حول هذا الموضوع قال فريد هاليداي الذي أجرى بحثًا شاملاً حول الوضع في إيران خلال السنوات الأخيرة من النظام البهلوي البائد: "لقد قدمت الحكومة الإيرانية نفسها على أنها بطلة حقوق المرأة؛ ولكن، كما هو الحال في إصلاحات الأراضي واتحادات العمال القيادية، في هذه الحالة أيضًا، كان الهدف هو إحداث تغييرات في المجتمع الإيراني لتسهيل عمل الحكومة ومنع ظهور حركات مستقلة عن الحكومة يمكن أن تحدث تغييرات حادة".

مشاركة نسائية واسعة بعد انتصار الثورة

مع انتصار الثورة الإسلامية، تم اقتراح منظور جديد لحقوق المرأة السياسية. وهي وجهة نظر، مع احترامها للمعايير الإسلامية، مكّنت المرأة من المشاركة في السياسة بطريقة واسعة. وفي هذا المنظور الجديد، أدى قائد الثورة الإسلامية الإيرانية دورًا رئيسيًا ودعماً أساسيًا. إن تأكيده وتوصياته المتكررة قبل الثورة فيما يتعلق بحضور المرأة في المظاهرات، وكذلك تأكيده على مشاركتها في التصويت والانتخابات بعد انتصار الثورة الإسلامية، أظهر إيمانه الحقيقي بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية. وفي الواقع، من أجل التمثيل الحقيقي للنظام الجمهوري والإسلامي في الوقت نفسه، كان الوجود الواسع النطاق للنساء أمراً حتمياً، وتحقيق ذلك يدل على النظرة الحقيقية لنظام الجمهورية الإسلامية حول المشاركة السياسية للمرأة.

وللمشاركة السياسية مؤشرات مختلفة، أهمها: حق التصويت، وإمكانية الحصول على المناصب السياسية. فقبل انتصار الثورة الإسلامية، وفي مجال حق التصويت، وخلافًا للمنح الواضح لحق التصويت، لا يمكن رؤية تقدم كبير في هذا المجال ولم تُمنح النساء، مثل ما مُنح للرجال، بهذا الحق مطلقًا. فالتصويت يعني المشاركة النشطة والفعالة في المشهد السياسي للمجتمع وعندما تحرم المرأة من إمكانية المشاركة العملية في الحياة السياسية في الساحة العامة، فمن الطبيعي أن يخف حتى يندر وجودها في المناصب السياسية.

في مجال المشاركة الانتخابية وحقوق التصويت، وفي كثير من الأحيان، يُظهر الرجال رغبة أكبر في المشاركة في المشاهد السياسية، وخاصةً في الانتخابات، وتشير الدراسات إلى أن نسبة المشاركين الذكور في بعض المجتمعات تقارب ضعف نسبة النساء. ومع ذلك، بعد انتصار الثورة الإسلامية، ظهرت النساء تقريبًا على قدم المساواة مع الرجال في مختلف مراحل التصويت، وشاركن دائمًا بنشاط وفعالية في مختلف الانتخابات.وبغض النظر عن حضورهن في السنوات الأولى للثورة، إلا أن مشاركتهن الحثيثة والواسعة في انتخابات الولاية الرئاسية السابعة والولاية الأولى لمجالس المدن والقرى، وكذلك الولاية السادسة للمجلس الإسلامي، كانت كاملة وملحوظة وفي بعض الأحيان تكون أكثر بروزًا من الرجال. ولهذا السبب، كما ذكر البعض، يمكن القول أنه لا توجد قيود على حق المرأة في التصويت والمشاركة الانتخابية.

وفي إطار وجود المرأة في المناصب السياسية ومناصب المجتمع، لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أنه بعد انتصار الثورة، على الرغم من أن حضور المرأة كان أقل في المناصب السياسية والإدارية في البلاد لأسباب مختلفة، منها نقص الخبرة والتجربة السياسية اللازمة؛ ولكن تدريجياً انفتحت السبل اللازمة لوجودها في مجالات الإدارة، وتستطيع المرأة التقدم من خلال إثبات قدراتها واكتساب الخبرة العملية اللازمة للحصول على مناصب أعلى، وبهذه الطريقة تستطيع المرأة تدريجياً وبالاعتماد على قدراتها، أن يكون لها حضور أكثر جدية وأوسع في مجالات الإدارة.

اختلاف في حضور المرأة في الساحات السياسية

كذلك ينبغي الحديث عن التطور الثقافي الذي حدث في مجال المشاركة السياسية للمرأة. فقبل الثورة، كان حضور المرأة في الساحات السياسية يقتصر على من هم تابعون للنظام ومن يتقبلون آراء النظام ومواقفه، وبسبب عدم التزام النظام بتعاليم الإسلام، فلم يملك الجمهور بشكل عام رأيا إيجابيا عن تواجد المرأة في الساحات السياسية، كما رفضت النساء المشاركة في مثل هذه الساحات بسبب معتقداتهن الدينية (على افتراض أن النظام لم يمنعهن)؛ لكن بعد انتصار الثورة، تسببت الطبيعة الدينية للحكومة في أن يكون للمرأة حضور جدي في الساحة السياسية عبر الحفاظ على معتقداتها وقيّمها الدينية، ولم تشعر هي نفسها بوجود عائق في هذا الصدد فحسب، بل كما أن عامة الناس لم تعد لديهم نظرة متشائمة، ولم يعد لديهم رأيُ سابق حول الوجود السياسي للمرأة. ولهذا السبب، في كثير من الأحيان، تفوقت النساء في انتخابات المجالس على الرجال، وهو أمر لافت للنظر ليس فقط من حيث نضج المرأة ونموها السياسي، ولكن أيضًا من حيث التطور الثقافي المذكور.

بعد انتصار الثورة الإسلامية، ظهرت النساء تقريبًا على قدم المساواة مع الرجال في مختلف مراحل التصويت، وشاركن دائمًا بنشاط وفعالية في مختلف الانتخابات

سيرة شهيد

محبوبة دانش اشتياني.. شهيدة الثورة الإسلامية

الوفاق/ وكالات - كان للمرأة الإيرانية كما للرجل دورٌ مؤثر في انتصار الثورة الإسلامية. وأول مشاركة للمرأة في أحداث هذه الثورة ظهر في مدينة مشهد المقدسة حيث نزلت الى الشارع الى جانب الرجل في تظاهرة هي الأولى من نوعها في تاريخ هذا البلد. كما كان لها دور مميز ومؤثر في انتفاضة السابع من سبتمبر/ ايلول عام ١٩٧٨م حيث شاركت جموع غفيرة من النسوة إلى جانب الرجال. وعندما هاجم رجال الأمن الشاهنشاهي المنتفضين في ساحة "ژاله" ارتقى العديد من الشهداء وكانت «محبوبه دانش آشتياني» أول مناضلة تنال وسام الشهادة في هذا الهجوم.

محبوبة؛ من الولادة وحتى الثانوية

ولدت الشهيدةمحبوبة في كانون الثاني عام ١٩٦١م في أسرة مؤمنة و ملتزمة. والدها رجل دين ومعلم وملتزم فكان يهتم بتربية أبنائه ويسهر على تعليمهم. وكان على اتصال برموز ثورية أمثال الشهيد مطهري والشهيد بهشتي والشهيد مفتح و الشهيد باهنر. لذا استطاع أن يخلق أجواء ايمانية وأفاقاً وضاءة لأسرته منحت لمحبوبة الطفلة عطاءاً فكرياً وروحياً.

انضمت محبوبة عام ١٩٦٩م الى مدرسة رفاه الدينية التابعة الى مؤسسة رفاه الخيرية التعاونية التي أسسها كبار المناضلين والمجاهدين أمثال الشهيد رجائي والشهيد باهنر، تعلمت في هذه المدرسة دروساً في النضال والجهاد على أيدي معلمات مناضلات رسخت أسسها العقيدية والنضالية. ودفعتها الى كتابة وتأليف كتب ذات محتوى سياسي وجهادي اضافة الى كتب ذات محتوى ايماني، فألفت كتباً حول القرآن الكريم ونهج البلاغة. ولم تألو جهداً في مطالعة مؤلفات الشهيد مطهري والدكتور علي شريعتي مما وسع من قاعدتها الفكرية السياسية والثقافية والاجتماعية. أمّا على الصعيد الجهادي فقد بدأت محبوبة مشوارها السياسي والاجتماعي إلى جانب تحصيلها الدراسي وبشكل منسجم ومنسق، في السنة الأولى من المرحلة الثانوية.

الجمعة السوداء

أعلنت الحكومة صباح يوم السابع من سبتمبر عام ١٩٧٨م الأحكام العرفية في العاصمة طهران. إلا أن المتظاهرين لم يعبأوا بانذار وتهديد قيادة القوات العسكرية فتقدموا في صفوف متراصة باتجاه ساحة "ژالة" وتجمعوا هناك. انضمت محبوبة إلى صفوف النسوة التي تجمعت في الطرف الشمالي للساحة وهي ترى بأم عينيها رجال الأمن المدججين بالسلاح وقد اعتلوا سطوح المنازل. لم تمر سوى سويعات واذا بالبنادق تمطر المتظاهرين بوابل من الرصاص فسقط عدد كبير بين قتيل وجريح ملطخين بدمائهم الزكية. محبوبة التي كانت تحمل لافتة خط عليها شعار "استقلال حرية جمهورية اسلامية" اخترقت قلبها رصاصة لتسقط على الارض ملبيةً نداء ربها راضية مرضية وخالدة الى الأبد.

كتب تاريخية

المرأة وقضاياها؛ دراسات مقارنة بين النزعة النسوية والرؤية الإسلامية

الوفاق/ وكالات - لم تحظَ قضية في العقود القليلة الماضية بمثل الإهتمام الذي حظيت به قضية المرأة. فقد عَقَدت من أجلها الأمم المتحدة مؤتمرات دولية عدة. وأنجزت لها إتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضدها، ودعت جميع الدول إلى التوقيع عليها والإلتزام بها. وسبق ذلك منذ السبعينيات في أوروبا "حركة نسوية" رفعت شعاراً لها "تحرير المرأة" ومساواتها مع الرجل ومشاركته المواقعَ كلَّها التي كان يمثلها عبر القرون.

ثمة من ينسب إلى الغرب التجربة المتقدمة في حقوق المرأة التي حصلت عليها تباعاً في المواقع والقوانين. لكن ثمة في المقابل من يقول بأن المرأة التي حصلت ظاهراً على حقوقها فقدت صلتها الإنسانية بذاتها ومن حولها، وتحولت إلى فرد إلى جانب أفراد آخرين يفرقهم القانون ولا تجمعهم المودة أو الأسرة؛ وأن ما يثبت ذلك هي "الأزمة الإنسانية" التي يعشها الغرب رجالاً ونساءً، على رغم الحقوق الواسعة التي حظي بها الطرفان.

هل يمكن في إطار حق البحث عن حقوق المرأة أن نهمل المجتمع الذي تعيش فيه وثقافته التي ينتمي إليها؟ وهل يمكن أن ننقل تجربة أو نظريات الحقوق والواجبات من مجتمع إلى آخر؛ وهل حُسم النقاش حول الفروقات البيولوجية بين الرجل والمرأة وما تفرضه عليهما من خيارات مختلفة ومسؤوليات متباينة في المجتمع؟ما يجري في عالم اليوم تجاه قضية المرأة يبدو وكأنه يريد أن يقدم أو يفرض نموذجاً مهيمناً لما ينبغي أن تكون عليه حقوق المرأة، هو النموذج الغربي. في حين يرفض آخرون هذا النموذج قائلين بأن الإسلام هو الذي قدم للمرأة حقوقها كافة... ما يفتح نوافذ النقاش والمقارنات على المستويات كلها، بين ما توصل إليه الغرب، وما طرحه الإسلام بشأن المرأة...إنّ قضية المرأة قضية شائكة، ولم تعد ميزة الشرق وحده؛ بل هي قضية في الغرب أيضاً، وما كُتب عن المرأة، والمقاربات المنهجية المتعددة لدراستها في مختلف العلوم الإنسانية، لم يحسم النقاش حول الكثير من "ثوابت" هذه القضية... كما إن التطور المشارع في وسائل الإتصال وفي معرفة ما يجري في العالم، ضاعف الحاجة إلى مزيد من النقاش حول القضية المهمة، من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب.